

دور المنظمات غير الحكومية



يمكن للمواطنين في البلدان الديمقراطية تنظيم مجموعات مستقلة تخدم احتياجات مجتمعاتهم المحلية أو البلد الذي يعيشون فيه وتتم عمل الحكومة أو تضيف إليه أو حتى تتحداه. وتعرف مثل هذه المنظمات في الكثير من الأحيان باسم المنظمات غير الحكومية لأنها لا تعتبر امتداداً للمكاتب الحكومية.

- تتيح المنظمات غير الحكومية للمواطنين تحسين مجتمعاتهم من خلال المناذاة بالأراء ومناصرتها والتثقيف وحشد الانتباه إزاء قضايا عامة رئيسية ومن خلال مراقبة سلوك الحكومة والمؤسسات الخاصة.
- تمكن المنظمات غير الحكومية المواطنين من مختلف شرائح المجتمع من تعلم كيفية العمل معاً واكتساب المهارات وإقامة العلاقات والثقة الضرورية للحكم الرشيد.
- تخدم المنظمات غير الحكومية تشكيلة واسعة متباينة من مصالح المواطنين. فقد تكون بمثابة مزود بالخدمات الاجتماعية، أو تقوم بالمدافعة عن البيئة أو مستوى المعيشة ومعايير العمل، أو تكون المحفز الذي يؤدي إلى التغيير الديمقراطي.
- تمثل المنظمات غير الحكومية في الكثير من الأحيان مصالح أولئك المواطنين الذين قد يتركون، لولا وجودها، خارج نطاق المناقشات السياسية القومية. وهي تفتح بذلك باب الخطاب العام للناس من جميع الطبقات الاقتصادية والاجتماعية وللنساء والأقليات.
- قد يتم تمويل المنظمات غير الحكومية عن طريق تبرعات فردية خاصة أو صناديق خاصة ومؤسسات خيرية أو عن طريق الشركات الكبيرة والمؤسسات الدينية والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، أو من خلال بيع السلع والخدمات، وحتى من الحكومات.
- تعمل الحكومات والمنظمات غير الحكومية في أحيان كثيرة كشركاء. فقد تؤمن المنظمات غير الحكومية الخبرة والموظفين المحليين والإقليميين على الأرض لتطبيق مشاريع تمويلها الحكومة.

● قد تكون لدى المنظمات غير الحكومية روابط سياسية، كما أنها قد تركز إلى مثل عليا حزبية وتسعى إلى دفع عجلة قضية معينة أو مجموعة من القضايا التي تخدم المصلحة العامة. والنقطة الأساسية في كلا النموذجين هي أنه ينبغي أن تعمل المنظمات غير الحكومية بأدنى قدر ممكن من سيطرة الحكومات السياسية عليها.

● تضع المنظمات غير الحكومية برامج محلية ودولية في جميع المجالات التي تساهم في تعزيز مبادئ الديمقراطية، بما في ذلك:

- حقوق الإنسان- من خلال التشجيع على معايير دولية ورصد الانتهاكات والمخالفات.

- حكم القانون – من خلال توفير مساعدة قانونية منخفضة التكاليف أو مجانية، وتثقيف جميع أفراد الشعب حول حقوقهم، وتأييد الإصلاحات القانونية والمناداة بها.

- مشاركة المرأة – من خلال إعداد المرأة للمشاركة السياسية وحمايتها من التمييز الاجتماعي/الاقتصادي ضدها.

- التربية المدنية – من خلال برامج تربوية تركز على دور المواطن في مجتمع ديمقراطي يتسم بالتعددية.

- الصحافة الحرة – من خلال تعزيز وسائل الإعلام المستقلة، وتدريب الصحفيين، ووضع معايير للصحافة الشريفة.

- تنمية الأحزاب السياسية – من خلال رصد مراقبين محليين مدربين للانتخابات ومن خلال القيام بحملات غير تحزبية لتسجيل الناخبين.

- مساءلة ومحاسبة الحكومة – من خلال القيام بتحليل السياسات والعمل كمراقب للإجراءات الحكومية.